



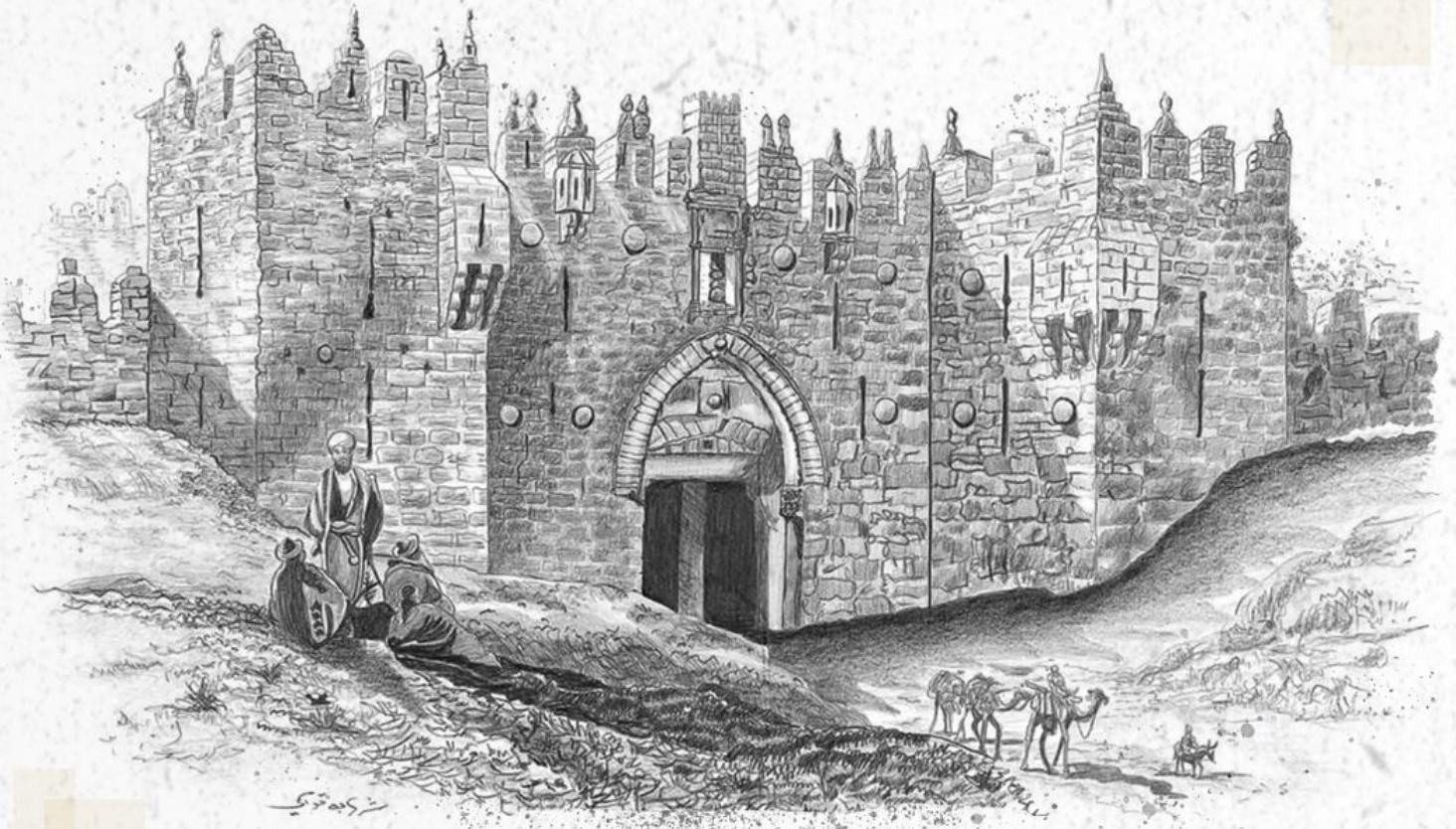
دولة فلسطين
محافظة القدس الشريف

تقرير جرائم الاحتلال الإسرائيلي في محافظة القدس

خلال شهر كانون الثاني للعام 2025

Report Of Israeli Occupation Crimes In Jerusalem Governorate

Jan - 2025





www.jerusalemgov.ps



pr.unit@jergov.ps



00972562800774



Jerusalem Governorate - محافظة القدس الشريف



jerusalem_governorate



Jerusalem Governorate - محافظة القدس الشريف



Jerusalem Governorate



jerusalemgovernorate



إعلام محافظة القدس



الفهرس

رقم الصفحة	البيان
4	المقدمة
5	الشهداء
6	الجرائم والانتهاكات في المسجد الأقصى المبارك
7	اعتداءات المستعمرين
9	الإصابات المسجلة
10	حالات الاعتقال
13	عمليات الهدم والتجريف ومصادرة الممتلكات
15	قرارات الهدم والإخلاء القسري ومصادرة الأراضي
16	المشاريع الاستعمارية
17	الجرائم والانتهاكات ضد المؤسسات والمعالم المقدسية
19	انتهاكات الاحتلال بحق الأسرى المقدسيين
20	تضييق الخناق على المقدسيين



تقرير جرائم الاحتلال في محافظة القدس

خلال شهر كانون الثاني 2025

شهيداً في محافظة القدس و(82) حالة اعتقال و(39) عملية هدم وتجريف و(5913) مستعمراً
اقتحموا المسجد الأقصى المبارك شهر كانون الثاني 2025



مقدمة ..

تواصل سلطات الاحتلال الإسرائيلي تصعيد انتهاكاتها في مدينة القدس، مستهدفة جميع جوانب الحياة الفلسطينية، ضمن سياسة ممنهجة تهدف إلى تفرغ المدينة من سكانها الأصليين وفرض سيطرة إسرائيلية كاملة عليها. يوثق هذا التقرير، الذي أعدته وحدة العلاقات العامة والإعلام في محافظة القدس، الجرائم التي ارتكبتها الاحتلال خلال كانون الثاني 2025، والتي شملت الاستيطان والتهجير القسري وهدم المنازل، إلى جانب حملات الاعتقال والتكيل بالمقدسيين، واستهداف المسجد الأقصى المبارك باقتحامات متكررة، كما صعد الاحتلال من إجراءاته الاقتصادية القمعية عبر فرض ضرائب باهظة، والتضييق على حرية الحركة، في محاولة لخنق الوجود الفلسطيني في المدينة.

وفي خطوة لافتة ضمن سياسات القمع، استهدفت سلطات الاحتلال الأسرى المحررين الذين أطلق سراحهم ضمن المرحلة الأولى من اتفاق وقف إطلاق النار في قطاع غزة، عبر تهديد عائلاتهم ومنع أي مظاهر فرح بتحررهم، في محاولة للانتقام منهم وترهيب المجتمع المقدسي بأسره.

وفي تطور خطير يعكس أبعاد الحملة الإسرائيلية ضد الوجود الفلسطيني، دخل قانون حظر وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) حيز التنفيذ في 30 كانون الثاني، مما يهدد بوقف الخدمات الأساسية التي تقدمها الوكالة لعشرات الآلاف من اللاجئين المقدسيين، في محاولة لضرب أحد أهم أركان القضية الفلسطينية. يأتي هذا التصعيد في سياق أوسع من الحرب غير المعلنة التي بدأها الاحتلال في الضفة الغربية عقب اتفاق وقف إطلاق النار في غزة، بهدف فصل القدس عن محيطها الفلسطيني، والاستفراد بها عبر فرض أمر واقع جديد، في انتهاك صارخ للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة.

أسرة التحرير



الشهداء



أقدمت قوات الاحتلال الإسرائيلي، مساء الأحد 26 كانون الثاني 2025، على ارتكاب جريمة جديدة بإعدام الشاب آدم صب لبن (18 عاماً) بدم بارد، قرب حاجز قلنديا العسكري شمال القدس المحتلة، في استمرار لنهج القتل الممنهج الذي تمارسه بحق المقدسيين.

وتأتي هذه الجريمة في سياق التصعيد الإسرائيلي المستمر منذ السابع من تشرين الأول 2023، والذي أسفر عن استشهاد 83 مواطناً في محافظة القدس وحدها، في انتهاك صارخ للقانون الدولي الإنساني، الذي يجرم استخدام القوة المفرطة ضد المدنيين العزل، ويُعد استهداف المدنيين انتهاكاً لاتفاقيات جنيف وميثاق روما المؤسس للمحكمة الجنائية الدولية، ما يستوجب تحركاً دولياً عاجلاً لمحاسبة الاحتلال على جرائمه، التي تعكس سياسة العقاب الجماعي وتقويض الحق الفلسطيني في الحياة والأمن.



الجرائم والانتهاكات في المسجد الأقصى المبارك



رصدت محافظة القدس خلال شهر كانون الثاني 2025، اقتحام (5913) مستعمراً لباحات المسجد الأقصى بحماية قوات الاحتلال، إلى جانب (3618) آخرين تحت مسمى "السياحة"، حيث نفذوا جولات استنزائية، وأدوا طقوساً تلمودية، بحماية قوات الاحتلال، وذلك ضمن الفترتين الصباحية والمسائية التي فرضها الاحتلال بالقوة، في سياق محاولاته الممنهجة لتغيير الوضع التاريخي والقانوني للمسجد الأقصى، في انتهاك واضح للقانون الدولي وقرارات اليونسكو التي تؤكد أن المسجد الأقصى مكان عبادة إسلامي خالص، ويتزامن ذلك مع تصعيد الاحتلال لسياسة التضييق على المصلين، من خلال منع آلاف الفلسطينيين من الوصول إلى المسجد الأقصى عبر الحواجز العسكرية والإجراءات القمعية، ضمن مخطط أوسع يسعى إلى فرض واقع جديد يخدم الأهداف الإسرائيلية في تهويد المسجد.

وفي هذا السياق، تؤكد محافظة القدس أن هذه الانتهاكات تستوجب تحركاً عربياً وإسلامياً ودولياً فاعلاً، للضغط على سلطات الاحتلال والزامها بوقف انتهاكاتها وتوفير حماية دولية للمقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس، وضمان حق الفلسطينيين في العبادة بحرية ودون قيود.



ومن أبرز الانتهاكات:

- 2 كانون الثاني: ارتدى مستعمر "التيفلين" (وهو أداة للصلاة) أثناء اقتحامه الأقصى خلال "عيد الحانوكاه العبري".
 - 12 كانون الثاني: نفذت "مؤسسة تراث الحائط الغربي" أعمال تطوير واسعة في ساحة حائط البراق لتعزيز استقبال المستعمرين.
 - 16 كانون الثاني: أدى مستعمر صلاة تلمودية أمام باب المجلس وقام بتعليق علم "الهيكل المزعوم".
 - 29 كانون الثاني: علّق مستعمرون لافتات في شوارع القدس لإرشاد المستعمرين إلى طريق المسجد الأقصى واقتحامه تحت مسمى "جبل الهيكل" باللغة العبرية.
- وحرض المستعمرون في وقت سابق على بعض اللافتات التي تُشير إلى موقع المسجد الأقصى وتحمل اسمه بالعربية، حتى أزالها الاحتلال، كما حرصوا على إزالة اسم "حائط البراق" من جميع الحافلات، واستبدالها بـ "هكوتل" أو "الجدار الغربي".

اعتداءات المستعمرين



رصدت محافظة القدس خلال شهر كانون الثاني 2025، نحو (15) اعتداءً من قبل المستعمرين ضد المواطنين، حيث استهدفت هذه الاعتداءات ممتلكاتهم، ومركباتهم، ومنازلهم، ومقدساتهم، بالإضافة إلى قطع الطرق الرئيسية وشل حركة التنقل.

تمت جميع هذه الاعتداءات تحت حماية قوات الاحتلال، بينما تفاخر المستعمرون بمنظماتهم الإرهابية بهذه الاعتداءات وأصبحت محمية بشرية علنية من أوساط متطرفة في حكومة الاحتلال.

وتؤكد محافظة القدس أن حكومة الاحتلال تتحمل المسؤولية الكاملة عن هذه الاعتداءات، داعيةً المجتمع الدولي إلى اتخاذ خطوات عاجلة لوقفها وفرض عقوبات رادعة على منظومة الاستيطان الاستعماري. ويأتي ذلك في ظل قرار الرئيس الأميركي دونالد ترامب بإلغاء أمر تنفيذي أصدره سلفه جو بايدن، في الواحد والعشرين من كانون الثاني، والذي ينص على فرض عقوبات على المستعمرين الإسرائيليين المتورطين في أعمال العنف بالضفة الغربية، وهو ما يعزز تمادي المستعمرين في اعتداءاتهم.

ومن أبرز الاعتداءات:

- 5 كانون الثاني: خط مستعمرون شعارات ورسومات تهويدية على سور القدس بالقرب من المقبرة اليوسفية في المدينة المحتلة.
- 19 كانون الثاني: هاجم مستعمرون مسلحون، بحماية قوات الاحتلال، مركبات المواطنين قرب قرية جبع شمال شرق القدس المحتلة.
- 26 كانون الثاني: هاجم مستعمرون مركبة شابة مقدسية في "شارع بيجن" بالقدس المحتلة.
- 29 كانون الثاني: قام مستعمرون بتعليق لافتات في شوارع القدس لإرشاد المستعمرين إلى المسجد الأقصى تحت مسمى "جبل الهيكل" بالعبرية، بينما حرضوا على إزالة لافتات تحمل اسم المسجد الأقصى بالعربية، واستبدال "حائط البراق" بـ "هكوتل".
- 30 كانون الثاني: أقام مستعمرون "حفلاً" استغزانياً بالتزامن مع دخول قانوني الكنيست الإسرائيلي اللذين يستهدفان عمل وكالة "الأونروا" في الأراضي الفلسطينية حيز التنفيذ.



الإصابات المسجلة



رصدت محافظة القدس خلال شهر كانون الثاني 2025، العديد من الإصابات التي تعرض لها المقدسيون نتيجة استخدام الاحتلال القوة المفرطة ضدهم، حيث تم توثيق (13) إصابة توزعت بين الرصاص الحي، والمعدني المغلف بالمطاط، والضرب المبرح، بالإضافة إلى حالات اختناق جراء استنشاق الغاز المسيل للدموع، وقد تركزت هذه الانتهاكات في عدة مناطق من القدس، ما يعكس استمرار سياسة الاحتلال في قمع المقدسيين وتقييد حرياتهم.

أبرز الإصابات:

- 6 كانون الثاني: أصيب شاب بعد اعتداء قوات الاحتلال عليه بالضرب المبرح بالعصي وأعقاب البنادق في شارع الواد بالبلدة القديمة، بالإضافة لإصابة السائق المقدسي محمد أبو سارة جراء اعتداء مستعمرين عليه قرب القدس.
- 18 كانون الثاني: أصيب شاب عند حاجز مخيم شعفاط بعد اعتداء قوات الاحتلال عليه بالضرب، كما أصيب شاب عند حاجز قلنديا شمال القدس بعد إطلاق النار نحوه بزعم محاولة تنفيذ عملية طعن.



- 21 كانون الثاني: أصيب 3 مواطنين في مواجهات اندلعت عقب اقتحام قوات الاحتلال لمخيم شعفاط.
- 25 كانون الثاني: أصيب طفل برصاص الاحتلال في محيط منزل الأسير المحرر أشرف زغير، بالإضافة لإصابة الأسير المحرر رائد بدوان من بلدة بدو بعد اقتحام منزله وتدمير محتوياته.
- 26 كانون الثاني: أصيب مواطنان برصاص قوات الاحتلال قرب حاجز قلنديا العسكري شمال القدس.
- 29 كانون الثاني: أصيب 3 شبان عقب اعتداء قوات الاحتلال عليهم بالضرب وهم برفقة عائلاتهم في المسجد الأقصى المبارك.

حالات الاعتقال



خلال شهر كانون الثاني 2025، رصدت محافظة القدس (82) حالة اعتقال في مختلف مناطق المدينة، شملت (4) أطفال و(14) سيدة، وتأتي هذه الاعتقالات ضمن سياسة التصعيد الممنهجة التي تمارسها سلطات الاحتلال ضد المقدسيين، مما يزيد من حجم المعاناة اليومية التي يواجهها المواطنون، فيما شهدت المدينة اعتقال عدد كبير من العمال القادمين من مدن الضفة الغربية للعمل في الأراضي المحتلة.



قرارات محاكم الاحتلال بحق المعتقلين

تواصل محاكم الاحتلال إصدار قرارات مجحفة بحق المعتقلين، تتراوح بين أحكام بالسجن الفعلي، وفرض الحبس المنزلي، إلى جانب قرارات بالإبعاد وغرامات مالية مرتفعة، بالإضافة إلى تمديد اعتقال آخرين لفترات طويلة، تصل في بعض الحالات إلى سنوات، دون توجيه تهم محددة ضدهم.

أحكام بالسجن الفعلي



رصدت محافظة القدس إصدار محاكم الاحتلال (31) حكماً بالسجن الفعلي بحق أسرى مقدسيين خلال شهر كانون الثاني 2025، من بينها (9) أحكام بالاعتقال الإداري، أي دون تحديد تهمة ضد المعتقلين. حيث تعكس هذه الأحكام سياسة الاحتلال التصعيدية في استهداف المعتقلين، مما يساهم في تفاقم معاناتهم. ومن أبرز الأحكام التي أصدرتها محاكم الاحتلال خلال الشهر المذكور، الحكم بالسجن لمدة (20 عاماً) بحق الطفل المقدسي محمد باسل زليباني من مخيم شعفاط، إضافة إلى حكم بالسجن لمدة (12 عاماً) بحق الشاب المقدسي جعفر رائد مطور.

قرارات بالحبس المنزلي





3 قرارات بالحبس المنزلي

إحصاءات محافظة القدس 2025

أصبح الحبس المنزلي أداة قمعية تستخدمها سلطات الاحتلال ضد المقدسيين، حيث تُفرض أحكام تقضي بإجبار الأفراد على البقاء داخل منازلهم لفترات محددة، مما يجعل بيوت المقدسيين بمثابة سجون مفتوحة، حيث تقيد هذه الإجراءات حرية المحكوم عليهم وكفلائهم،

وتخلق حالة من التوتر المستمر والضغط النفسية والاجتماعية.

وفي كانون الثاني 2025، رصدت محافظة القدس إصدار سلطات الاحتلال (3) قرارات بالحبس المنزلي، بحق كل من شادن قوس ونورهان عواد - قبيل إعادة اعتقالهن - ويوسف عليان.

قرارات الإبعاد



4 قرارات بالإبعاد

إحصاءات محافظة القدس 2025

رصدت محافظة القدس في كانون الثاني 2025، إصدار سلطات الاحتلال (4) قرارات بالإبعاد، استهدفت ثلاثة أسرى محررين وهم: محمود عليوات، وآدم الهدرة، وثائر أبو سارة، وأبعدتهم عن البلدة القديمة حتى 19 تموز 2025، هؤلاء الأسرى تم الإفراج عنهم في الدفعة الأولى من المرحلة الأولى لوقف إطلاق النار في غزة.



كما استدعت قوات الاحتلال المرابطة المقدسية خديجة خويص، وسلمتها قرارًا بمنعها من دخول الضفة الغربية لمدة 6 أشهر، ومنعها من التواصل مع عدد من الأشخاص.

وتُعد قرارات الإبعاد هذه انتهاكًا للقانون الدولي، وجريمة حرب بموجب اتفاقية جنيف الرابعة التي تحظر إجبار السكان المدنيين على مغادرة أماكن إقامتهم في الأراضي المحتلة.

عمليات الهدم والتجريف ومصادرة الممتلكات



تواصل سلطات الاحتلال الإسرائيلي سياسة هدم منازل الفلسطينيين في القدس المحتلة ضمن مخطط التهجير القسري والتطهير العرقي، بهدف فرض واقع ديموغرافي جديد يخدم مشاريع التهويد وأسرلة المدينة.

وخلال شهر كانون الثاني 2025، نفذت سلطات الاحتلال (39) عملية هدم وتجريف، شملت (14) عملية هدم ذاتي قسري أُجبر خلالها المقدسيون على هدم منازلهم لتفادي الغرامات، و(21) عملية هدم نفذتها آليات الاحتلال بالقوة، إضافةً إلى (4) عمليات تجريف استهدفت أراضٍ وشوارع، بحجة البناء دون ترخيص، رغم القيود المشددة التي تجعل الحصول على التراخيص شبه مستحيل.



تؤكد محافظة القدس أن عمليات الهدم هذه تشكل انتهاكًا صارخًا للقانون الدولي الإنساني واتفاقية جنيف الرابعة، وترقى لجرائم حرب وفق نظام روما الأساسي. لذا، تطالب المحافظة المجتمع الدولي والمحكمة الجنائية الدولية باتخاذ إجراءات فاعلة لوقف هذه الجرائم، وتدعو المؤسسات الحقوقية لدعم صمود المقدسيين قانونيًا وماديًا.

أبرز عمليات الهدم والتجريف:

- 1 كانون الثاني: هدمت آليات الاحتلال منزل المواطنة نسرين خالد أبو رزق، وتبلغ مساحته 60 مترًا مربعًا ويقطنه خمسة أفراد، في بلدة الولجة جنوب القدس المحتلة، دون إنذار مسبق أو السماح لهم بتفريغ محتويات المنزل.
- 5 كانون الثاني: هدم إخوة من عائلة عويضة بناية قائمة منذ (50 عامًا)، قسرًا، في بلدة سلوان جنوبي المسجد الأقصى، وتضم البناية 6 شقق، ما أدى لتشريد نحو (43) فردًا بينهم أطفال ونساء، كما فرض الاحتلال عليهم دفع غرامة بقيمة 120 ألف شقيل.
- 7 كانون الثاني: هدمت آليات الاحتلال منزل المقدسية وداد هلسة في جبل المكبر، رغم أنه قائم منذ 13 عامًا وتسكنه مع نجلها.
- 8 كانون الثاني: هدم المواطن حبيب الرملاوي منزله قسرًا في بيت حنينا، علمًا أنه قائم منذ (15 عامًا)، فيما هدمت آليات الاحتلال، ورشة لصيانة المركبات، وحظيرة أغنام، وجرفت طريقًا في مخماس شمالي شرق القدس، بالإضافة إلى ذلك، أجبرت بلدية الاحتلال المواطن شادي سمرين على هدم منزله، في حيّ وادي الرابطة بسلوان جنوبي المسجد الأقصى، بحجة عدم الترخيص.
- 13 كانون الثاني: جرف المواطن عمر صيام "أرضية" أمام منزله قسرًا، وهدم أقباص لطيوه في بلدة سلوان جنوب المسجد الأقصى المبارك بحجة البناء دون ترخيص.
- كما هدمت آليات الاحتلال غرفة تجارية تابعة لمنجرة يملكها محمد خالد ثابت الخطيب في بلدة حزما شمالي شرق القدس، إضافةً إلى هدم أساسات بناء تعود للمواطن بسام عبد صلاح الدين، وأرضية منزل المقدسي عبد السلام فزاع العمري، بالإضافة إلى محلين لصيانة المركبات، وغرفة زراعية، وتجريف أسوار وسلاسل حجرية، مع توزيع منشورات تهديدية للأهالي في البلدة.



- 14 كانون الثاني: هدمت آليات الاحتلال 6 منشآت تجارية في بلدة الجيب شمال غرب القدس بحجة عدم الترخيص.
- 18 كانون الثاني: هدم المواطن سفيان داود عبد ربه منزله قسرًا في صور باهر، بحجة عدم الترخيص علماً أنه يقيم في المنزل إلى جانب أسرته المكونة من أربعة أفراد.
- 21 كانون الثاني: هدم المواطن عمار عبيد جزء من منزله قسرًا في العيسوية بحجة البناء دون ترخيص، وهدم المواطن سفيان عليان في صور باهر منزله قسرًا، ما أدى إلى تشريده مع زوجته وطفليه.
- 23 كانون الثاني: هدم محمد وفؤاد جعابيص منزليهما في جبل المكبر جنوب القدس المحتلة قسرًا.
- 29 كانون الثاني: هدمت آليات الاحتلال مسجد التقوى في بلدة صور باهر جنوبي القدس، بحجة عدم الترخيص، كما هدمت آليات الاحتلال غرفتين وحظيرة أغنام للمواطن حازم أبو حامد في بلدة جبل المكبر جنوبي بالقدس المحتلة.

قرارات الهدم والإخلاء القسري ومصادرة الأراضي

رصدت محافظة القدس خلال شهر كانون الثاني 2025، استمرار انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي بحق المقدسيين، حيث أصدرت سلطات الاحتلال (39) قرارًا تعسفيًا، توزعت بين (10) إخطارات بالهدم و(29) قرارًا بمصادرة ممتلكات.

أبرز قرارات الهدم:

- 6 كانون الثاني: أصدرت سلطات الاحتلال أوامر هدم وإخطارات لمراجعة بلدية الاحتلال بحق عدد من منازل المقدسيين في سلوان.
- 12 كانون الثاني: أصدرت سلطات الاحتلال أوامر هدم لمنازل الأهالي في وادي الربابة سلوان.
- 16 كانون الثاني: أصدرت سلطات الاحتلال قرارًا بهدم منزل الشهيد محمد شهاب في الرام، ضمن سياسة العقاب الجماعي.



- 20 كانون الثاني: أصدرت سلطات الاحتلال إخطارين بوقف البناء لمنشأتين في تجمع بير المسكوب، كما أصدرت سلطات الاحتلال أوامر لمراجعة بلدية الاحتلال في العيسوية، وصورت الأبنية السكنية والمنشآت التجارية، كما علقت أوامر هدم وإزالة أسقف حديدية لبعض الغرف، فيما أصدرت قرارًا بهدم منزل والد المقدسي خالد الزير في سلوان، رغم دفعه مخالفات مالية.

أبرز قرارات الإخلاء القسري:

- 9 كانون الثاني: أصدرت سلطات الاحتلال قرارًا بإخلاء منازل عائلي الرجبي وبصبوص لصالح مستعمرين.

- 23 كانون الثاني: أصدرت سلطات الاحتلال قرارًا بإخلاء 26 عائلة مقدسية من منازلها في سلوان لصالح جمعيات استيطانية، بينها 21 منزلًا لعائلة الرجبي و5 منازل لعائلة بصبوص.

أبرز قرارات المصادرة:

- 20 كانون الثاني: أصدرت سلطات الاحتلال قرارًا بمصادرة 15 دونماً من الأراضي المحيطة بحاجز الزعيم شرق القدس.

- 23 كانون الثاني: أصدرت سلطات الاحتلال قرارات بمصادرة مئات الدونمات من أراضي قرية قلنديا شمالي القدس، ضمن مخطط استيطاني لتوسيع المنطقة الصناعية "عطروت".

المشاريع الاستعمارية

شرعت سلطات الاحتلال خلال كانون الثاني 2025، في تنفيذ مشروعين استعماريين خطيرين تمت المصادقة عليهما سابقاً، كما استكملت العمل في مشروع استيطاني آخر، في سياق تسريع مخططات الضم الزاحف والتهويد، والتي تهدف إلى إقصاء الوجود الفلسطيني وتوسيع البنية التحتية الاستعمارية بما يخدم المشاريع الإسرائيلية التوسعية.

أبرز المشاريع الاستعمارية خلال كانون الثاني 2025:



6 كانون الثاني: أصدرت سلطات الاحتلال قرارًا بالاستيلاء على 262 دونمًا من أراضي بلدات جبع والزّام وكفر عقب ومخماس، لصالح البدء بتنفيذ مشروع شارع 45 الاستيطاني، الذي يأتي ضمن مخطط لتوسيع شبكة الطرق الاستيطانية وربط المستعمرات ببعضها على حساب الأراضي الفلسطينية، ما يعزز سياسة الأبارتهيد في القدس المحتلة.

9 كانون الثاني: أصدرت سلطات الاحتلال قرارًا بالبدء بتنفيذ مشروع "وادي السيليكون" الاستعماري في وادي الجوز، والذي يشمل هدم 200 منشأة فلسطينية، ومصادرة 2000 دونم، مما يؤدي إلى تهجير أصحاب المنشآت وتدمير مصادر رزق مئات العائلات المقدسية، ويهدف هذا المشروع إلى تعزيز الوجود الإسرائيلي عبر إقامة منطقة صناعية وتكنولوجية تخدم المستعمرين، مما يشكل انتهاكًا واضحًا لحقوق الملكية والسكن وحرية العمل المكفولة دوليًا.

13 كانون الثاني: أعلنت سلطات الاحتلال عن افتتاح حديقة استعمارية جديدة (جيلو) على أراضي قريتي بيت صفافا وشرفات جنوب القدس، بمساحة 25 دونمًا، ويعد إنشاء هذه الحديقة جزءًا من سياسة تهويد الفضاء العام، حيث تستخدم إسرائيل إنشاء المتنزهات والمناطق الخضراء كأداة لمصادرة الأراضي الفلسطينية، وفرض تغييرات ديمغرافية تخدم المستعمرين.

الجرائم والانتهاكات ضد المؤسسات والمعالم المقدسية

تواصل سلطات الاحتلال الإسرائيلي استهداف المؤسسات الفلسطينية والمعالم الدينية والثقافية في محافظة القدس، ضمن سياسة متعمدة تهدف إلى محو الهوية الفلسطينية وفرض السيطرة الإسرائيلية على المنطقة، هذه الانتهاكات تشمل التضييق على المؤسسات الصحية والتعليمية، وتدمير المعالم الدينية، وملاحقة الصحفيين والعاملين في المجال الإنساني، مما يؤدي إلى تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمقدسيين.

أبرز الجرائم والانتهاكات خلال كانون الثاني 2025:

6 كانون الثاني: اعتقلت قوات الاحتلال المسعف ربيع جاد شقير أثناء تأديته لواجبه الإنساني، في اعتداء مباشر على حقوق العاملين في المجال الطبي، واعترضت قوات الاحتلال طريق الصحفية المقدسية منار شويكي ومصور آخر، واحتجزتهما لساعات.



16 كانون الثاني: أعلنت إدارة عيادة الزاوية الهندية في باب الساهرة عن إغلاق العيادة نهائيًا، بعد قرار الاحتلال بحظر عمل وكالة الأونروا، مما يترك مئات المقدسيين دون خدمات صحية أساسية.

19 كانون الثاني: اعتدت قوات الاحتلال على الصحفية المقدسية ندين جعفر، حيث سلمتها استدعاء للتحقيق إلى جانب الصحفيتين ميساء أبو غزالة ومرام بخاري، بعد محاولتهن تغطية استقبال الأسرى المحررين ضمن صفقة التبادل.

28 كانون الثاني: هدمت سلطات الاحتلال مسجد التقوى في صور باهر بحجة عدم الترخيص، في إطار الهجمة المستمرة على أماكن العبادة الفلسطينية.

حظر الأونروا

في الثلاثين من كانون الثاني، دخل قانونا الكنيسة الإسرائيلية اللذان يستهدفان عمل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا" في الأراضي الفلسطينية حيز التنفيذ، مما يعني حرمان عشرات الآلاف من اللاجئين من خدمات أساسية مثل التعليم والرعاية الصحية.

ينص القانون الأول على حظر نشاط الوكالة داخل "المناطق الخاضعة للسيادة الإسرائيلية"، بما يشمل تشغيل المكاتب التمثيلية وتقديم الخدمات، بينما يحظر القانون الآخر أي اتصال مع الوكالة. يؤدي قطع الاتصال هذا إلى إنهاء التنسيق الضروري لضمان تحركات آمنة لطواقم "الأونروا"، ما يضعهم في ظروف عمل محفوفة بالمخاطر، كما أنه سيحول دون حصول موظفيها الدوليين على تأشيرات العمل في الأراضي الفلسطينية المحتلة. بالإضافة إلى ذلك، يضع القانون عراقيل أمام تعامل "الأونروا" مع البنوك الإسرائيلية، مما سيؤثر على قدرتها في الحصول على الحوالات المالية، دفع الرواتب، وتسديد المستحقات.

ويمثل قرارًا الكنيسة بحظر عمل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين، خرقًا لميثاق الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولي والأعراف والاتفاقيات الدولية، ويتناقض مع قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، خاصة القرار رقم 302 الذي أنشأ "الأونروا" عام 1949 استجابة لأزمة اللاجئين الفلسطينيين، بما يمثل التزاماً دولياً بهذه القضية بعد فشل تنفيذ قرار مجلس الأمن 194 الذي يضمن لهم حق العودة.



الانتهاكات بحق الأسرى

شهد شهر كانون الثاني 2025، تصعيداً في سياسات الاحتلال تجاه الأسرى وعائلاتهم في القدس، حيث استهدفت قوات الاحتلال العائلات المقدسية قبيل الإفراج عن أبنائها في صفقة التبادل، من خلال استدعاء عائلات الأسرى إلى مراكز الشرطة وتهديدهم بالاعتقال وأبنائهم المفرج عنهم في حال تنظيمهم استقبالاً للمحررين، ومنع التجمعات العائلية. كما اقتحمت قوات الاحتلال منازل أهالي الأسرى، وطردت الموجودين داخلها باستثناء القرابة من الدرجة الأولى. بالإضافة إلى ذلك، صادرت قوات الاحتلال المركبات التي نقلت بعض المحررين واعتقلت سائقيها، وقامت بتصويرهم تحت التهديد.

وفي 20 كانون الثاني، أفرجت سلطات الاحتلال خلال الدفعة الأولى من المرحلة الأولى لاتفاق وقف إطلاق النار، عن 16 أسيراً وأسيرة وهم: قاسم جعافرة، فراس المقدسي، محمود عليوات، ثائر أبو سارة، وآدم الهدرة، عصام أبو دياب، فهمي فروخ، زينة بربر، روز خويص، تمارا أبو لبن، نوال فتيحة، عبلة عبد الرسول، لطيفة مشعشع، وتحريير جابر، وأسيل شحادة بالإضافة لأسيل عيد.

وفي 25 كانون الثاني، أفرجت سلطات الاحتلال خلال الدفعة الثانية من المرحلة الأولى لاتفاق وقف إطلاق النار، عن 19 أسيراً مقدسياً، وصدر بحق 14 منهم قرارات بالإبعاد خارج الوطن وهم: وائل قاسم، سامر الأطرش، عبدالله شرباتي، ساجد أبو غلوس، خالد قطينة، وسام عباسي، رمضان مشاهرة، محمد عودة، عمر الشريف، عمار أبو غلوس، إسحق عرفة، بهجت شقيرات، وليلي أبو رجيلة، وتم الإفراج عن: أشرف زغير، نسيم زعتري، بهاء عويسات، أحمد حسين، إلى منازلهم، في حين طلب الأسيران محمد السلايمة وفهمي مشاهرة إبعادهما إلى قطاع غزة.

وفي 30 كانون الثاني، أفرجت سلطات الاحتلال خلال الدفعة الثالثة، من المرحلة الأولى لاتفاق وقف إطلاق النار عن 13 أسيراً مقدسياً، وهم: صبحي أبو خليفة، طارق دويك، رضا عبيد، محمد منصور العباسي، محمد خالد الصباح، رشيد الرشق، موسى العجلوني، محمد رشدة، أمير فروخ، مؤاب أبو خضير، محمد فروخ، ومحمود عبد اللطيف، مراد الرجبي.

أبرز الانتهاكات بحق الأسرى وعائلاتهم :



23 كانون الثاني: ألغت سلطات الاحتلال إقامة الأسير المقدسي محمد عبيدات، مما يعني حرمانه من التواجد في القدس وحقوقه المدنية.

25 كانون الثاني: أصدرت سلطات الاحتلال قرارًا بإبعاد المحررين ضمن المرحلة الأولى من اتفاق وقف إطلاق النار محمود عليوات، وآدم الهدرة، وثائر أبو سارة، عن البلدة القديمة حتى 19 تموز 2025، كما اقتحمت قوات الاحتلال منزل الأسير المحرر رائد بدوان من بلدة بدو، واعتدت عليه بالضرب.

22 كانون الثاني: تعرضت الأسيرتان شادن قوس وسالي صدقة للانتقام من إدارة سجون الاحتلال، حيث أطفأت إنارة غرفتهما لمدة 4 أيام ومنعهما من الخروج لمدة 8 أيام، إضافة إلى حرمانهن من الأدوية.

تضييق الخناق على المقدسيين

شهد شهر كانون الثاني 2025، تصعيدًا في سياسة الاحتلال الإسرائيلي تجاه المواطنين المقدسيين في مختلف أنحاء محافظة القدس، حيث استمرت قوات الاحتلال في فرض غرامات ومخالفات مالية على المحلات التجارية والمركبات، بالإضافة إلى مدهامة منازل المواطنين وفرض مخالفات عشوائية، كما تم فرض إجراءات مشددة على التنقل في المحافظة.

وتجدر الإشارة إلى أن الاحتلال يواصل توسيع شبكة الحواجز العسكرية في محافظة القدس، حيث وصل عدد الحواجز في محافظة القدس إلى 82 حاجزًا تشمل (حواجز عسكرية دائمة، والبوابات الحديدية، وطيارة، والطرق المغلقة بحواجز ترابية وبوابات في جدار الفصل العنصري).

أبرز التضييقات:

12 كانون الثاني: فرض الاحتلال مخالفة بقيمة مليون ومئتي ألف شيكل ناصر جعابيص من جبل المكبر

14 كانون الثاني: اقتحم الاحتلال العيسوية وفرض غرامات ومخالفات بشكل عشوائي

20 كانون الثاني: اقتحم الاحتلال منزل زهير الرجبي في حيّ بطن الهوى وسلمته ثلاث مخالفات مالية.

استمرت قوات الاحتلال طيلة أيام الشهر في فرض إجراءات مشددة على الحواجز العسكرية، ما أدى لعرقلة حركة المرور خاصة على حاجز قلنديا وحاجز جبع وحاجز الكونتير.

